الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 10

"التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 10، *التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح* في 2022م.

Arabic Version of Copyright Statement	English Version of Copyright Statement
إن هذا المعيار [التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير2024]، وأعيد إخراجه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين". النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.	This [Financial Reporting in Hyperinflationary Economies] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Financial Reporting in Hyperinflationary Economies] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.
النص الإنجليزي لـ [Financial Reporting in Hyperinflationary Economies] حقوق تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	English language text of [Financial Reporting in Hyperinflationary Economies] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
النص العربي لـ [التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	Arabic text of [التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
العنوان الأصلي: [IPSAS Financial Reporting in Hyperinflationary Economies]	Original title: [Financial Reporting in Hyperinflationary Economies:] ISBN: [978-1-60815-491-3]
ردمك 978-1-60815-491-3 .	
إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.	""International Federation of Accountants", "International Public Sector Accounting Standards Board", "International Public Sector Accounting Standards", "Recommended Practice Guidelines", "IFAC", "IPSASB", "IPSAS", "RPG" and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	1أ-6
تعريفات	7
إعادة عرض القوائم المالية	8-34
قائمة المركز المالى	14-26
قائمة الأداء المالى	27
المكسب أو الخسارة من صافى المركز النقدي	28-29
قائمة التدفقات النقدية	30
الأرقام المقابلة	31
القوائم المالية الموحدة	32-33
اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار	34
الاقتصادات التى تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح	35
الإفصاحات	36-37
تاريخ السريان	38-39
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 10 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح" في الفقرات 1 - 39. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 10 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 10 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 10 (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية في القوائم المالية الموحدة والفردية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح. كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه ذي تضخم جامح.

النطاق

1أ. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة.

2. [حذفت].

3. [حذفت].

4. في اقتصاد ذي تضخم جامح، ليس من المُجْدِي التقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالي بالعملة المحلية بدون إعادة عرضها. تفقد النقود القوة الشرائية بالمعدل الذي تكون عنده مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي قد حدثت في أوقات مختلفة، حتى ولو ضمن فترة القوائم المالية نفسها، مضللة.

5. لا يضع هذا المعيار معدلاً مطلقاً يفترض عنده أنه قد نشأ تضخم جامح. إن تحديد متى تُصبح إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار ضرورية هي مسألة اجتهادية. ويدلل على التضخم الجامح خصائص البيئة الاقتصادية للدولة، والتي تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:
   أ. يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبيا. ويتم -فورا - استثمار المبالغ المحتفظ بها بالعملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.
   ب. ينظر عموم السكان إلى المبالغ النقدية، ليس كما هي معبر عنها بالعملة المحلية، ولكن كما هي معبر عنها بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. ويمكن أن يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة.
   ج. تتم المبيعات والمشتريات لأجَل بالأسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة.
   د. يتم ربط أسعار الفائدة، والأجور والأسعار بمؤشر للأسعار.
   هـ. يقارب معدل التضخم المُجمع على مدى ثلاث سنوات نسبة 100%، أو يتجاوزها.

6. من المفضل أن تطبق جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة نفس الاقتصاد ذي التضخم الجامح هذا المعيار اعتبارا من التاريخ نفسه. ومع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية لأي جهة اعتبارا من بداية فترة القوائم المالية التي تحدد فيها وجود تضخم جامح في الدولة التي تقوم بالتقرير بعملتها.

تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

القيمة الدفترية لأصل هي المبلغ الذي يثبت به الأصل في قائمة المركز المالي، بعد خصم أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة للهبوط في قيمته.

القيمة الدفترية لالتزام هي المبلغ الذي يثبت به الالتزام في قائمة المركز المالي.

البنود غير النقدية هي بنود بخلاف البنود النقدية.

وفي هذا المعيار تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

إعادة عرض القوائم المالية

8. تتغير الأسعار مع مرور الوقت كنتيجة للعديد من القوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المحددة أو العامة. ويمكن أن تتسبب قوى محددة مثل التغيرات في العرض والطلب والتغيرات التقنية في زيادة أو انخفاض أسعار بعينها - بشكل مهم ومستقل - عن بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتج عن القوى العامة تغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في القوة الشرائية العامة للنقود.

9. في اقتصاد ذي تضخم جامح، تكون القوائم المالية مفيدة - فقط - إذا تم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. وكنتيجة لذلك، ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للجهات التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ولا يسمح بعرض المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار على أنها ملحق للقوائم مالية غير المُعاد عرضها. علاوة على ذلك، لا يشجع على العرض المنفصل للقوائم المالية قبل إعادة عرضها.

10. يُضَمِّن العديد من الجهات في القطاع العام في قوائمه المالية معلومات الموازنة ذات العلاقة، وذلك لتسهيل عمل مقارنات مع الموازنة. وعندما يحدث ذلك، يتعين إعادة عرض معلومات الموازنة أيضاً وفقاً لهذا المعيار.

11. يجب أن تكون القوائم المالية للجهة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ويجب - أيضاً - التعبير بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية عن الأرقام المقابلة للفترة السابقة والمطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 1، وأي معلومات تتعلق بفترات أبكر. ولغرض عرض المبالغ المقارنة بعملات عرض مختلفة، تنطبق الفقرتان 47(ب) و48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*.

12. يجب الإفصاح عن الفائض أو العجز من صافي المركز النقدي بشكل منفصل في قائمة الأداء المالي.

13. تتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات معينة إضافة إلى الاجتهاد. ويُعد التطبيق المتسق لهذه الإجراءات والاجتهادات - من فترة إلى أخرى - أكثر أهمية من الدقة الكاملة للمبالغ الناتجة، التي يتم تضمينها في القوائم المالية المُعاد عرضها.

قائمة المركز المالي

14. تتم إعادة عرض مبالغ قائمة المركز المالي التي لا يتم – بالفعل - التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار.

15. لا تتم إعادة عرض البنود النقدية، نظراً لأنه يتم – بالفعل - التعبير عنها بوحدة النقدية الجارية في نهاية فترة التقرير. البنود النقدية هي النقود المحتفظ بها والأصول والالتزامات التي سيتم استلامها أو سدادها في شكل مبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.

16. يتم تعديل الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، مثل سندات وقروض مربوطة بمؤشر، وفقاً للاتفاقية من أجل التأكد من المبلغ القائم في تاريخ القوائم المالية. وتُسجل هذه البنود بهذا المبلغ المعدل في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.

17. تُعد جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية. ويتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تاريخ القوائم المالية، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة، لذلك لا يتم إعادة عرضها. وتتم إعادة عرض جميع الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى.

18. معظم البنود غير النقدية يتم تسجيلها بالتكلفة أو بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك؛ وعليه يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ اقتنائها. ويتم تحديد التكلفة، أو التكلفة مطروحاً منها الاستهلاك، التي يُعاد عرضها لكل بند من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار من تاريخ الاقتناء إلى تاريخ القوائم المالية على تكلفته التاريخية والاستهلاك المتراكم. فعلى سبيل المثال، تتم إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات، ومخزون المواد الخام والبضاعة، والشهرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأصول المشابهة من تواريخ شرائها. وتتم إعادة عرض المخزون من السلع المُصنعة جزئياً والتامة الصنع من التواريخ التي تم فيها تكبد تكاليف الشراء والتحويل.

19. قد لا تكون السجلات التفصيلية لتواريخ اقتناء بنود العقارات والآلات والمعدات متاحة، وقد لا تكون قابلة للتقدير. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري، في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، استخدام تقدير مهني مستقل لقيمة البنود على أنه الأساس لإعادة عرضها.

20. قد لا يكون المؤشر العام للأسعار متاحاً للفترات التي يُتطلب لها بموجب هذا المعيار إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يستند، على سبيل المثال، إلى الحركات في سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة أجنبية مستقرة نسبيا.

21. يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تواريخ بخلاف تاريخ الاقتناء أو تاريخ قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، العقارات، والآلات، والمعدات التي تمت إعادة تقييمها في تاريخ سابق. وفي هذه الحالات، تتم إعادة عرض القيم الدفترية من تاريخ إعادة التقييم.

22. لتحديد ما إذا كانت المبلغ المعاد عرضه لبند غير نقدي قد هبط ويتعين تخفيضه، تُطبق الجهة اختبارات الهبوط في القيمة ذات العلاقة في معيار المحاسبة للقطاع 21، *الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد* أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، *الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد*. على سبيل المثال، يتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للعقارات والآلات والمعدات، والشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى المبلغ الممكن استرداده أو مبلغ الخدمات الممكن استرداده، أيهما ينطبق، ويتم تخفيض المبالغ المُعاد عرضها للمخزون إلى

صافي القيمة القابلة للتحقق أو تكلفة الإحلال الحالية. وقد تقوم الجهة المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ويتم وفقاً لهذا المعيار إعادة عرض قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي لمثل هذه الجهة المستثمر فيها من أجل حساب نصيب الجهة المستثمرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية والفائض أو العجز. وعندما يتم التعبير عن القوائم المالية المُعاد عرضها للجهة المستثمر فيها بعملة أجنبية فإنه تتم ترجمتها بأسعار الإقفال.

23. يتم – عادة - إثبات تأثير التضخم ضمن تكاليف الاقتراض. ويُعد من غير المناسب القيام بإعادة عرض الإنفاق الرأسمالي الذي تم تمويله من خلال الاقتراض و- أيضاً - رسملة ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي يعوض التضخم خلال نفس الفترة. ويتم إثبات هذا الجزء من تكاليف الاقتراض على أنه مصروف في الفترة التي يتم فيها تكبد التكاليف.

24. قد تقتني الجهة أصول بموجب ترتيب يسمح لها بتأجيل الدفع بدون تحمل عبء فائدة صريحة. وعندما يكون من غير العملي افتراض مبلغ الفائدة، فإنه يتم إعادة عرض مثل هذه الأصول من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء.

25. في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار، تتم إعادة عرض مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية، باستثناء الفائض/العجز المتراكم وأي احتياطي إعادة تقييم، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من التواريخ التي تم فيها المساهمة بالمكونات - أو خلاف ذلك - نشأتها. ويتم استبعاد أي احتياطي إعادة تقييم يكون قد نشأ في فترات سابقة. ويُشتق الفائض/العجز المتراكم المُعاد عرضه من جميع المبالغ الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.

26. في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، تتم إعادة عرض جميع مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقا. ويتم الإفصاح عن الحركات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.

قائمة الأداء المالي

27. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة الأداء المالي بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية. ولذلك، يلزم إعادة عرض جميع المبالغ من خلال تطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار من التواريخ التي تم فيها - بشكل أولي - تسجيل بنود الإيراد والمصروفات.

المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي

28. في فترة التضخم، تفقد الجهة التي تحتفظ بأصول نقدية زيادة عن الالتزامات النقدية قوة شرائية، وتكسب الجهة التي عليها التزامات نقدية زيادة عن الأصول النقدية قوة شرائية بقدر ما تكون الأصول والالتزامات غير مربوطة بمستوى سعر. يمكن أن يُشتق هذا المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول غير النقدية، والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والبنود الواردة في قائمة الأداء المالي والتعديل على الأصول والالتزامات المربوطة بمؤشر. ويمكن تقدير المكسب أو الخسارة من خلال تطبيق التغير في مؤشر عام للأسعار على المتوسط المرجح للفترة للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية.

29. يُضَمَّن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي. ويتم إجراء مقاصة بين التعديل، الذي تم وفقاً للفقرة 16، على تلك الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية والمكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي. تُعد بنود أخرى في قائمة الأداء المالي، مثل إيراد الفائدة ومصروف الفائدة، وفروق تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بأموال مستثمرة أو مقترضة، أيضاً مرتبطة بصافي المركز النقدي. وبالرغم من أنه يتم الإفصاح عن هذه البنود بشكل منفصل، إلا أنه قد يكون من المُجْدِي أن يتم عرضها مع المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الأداء المالي.

قائمة التدفقات النقدية

30. يتطلب هذا المعيار التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية.

الأرقام المقابلة

31. تتم إعادة عرض الأرقام المقابلة لفترة القوائم المالية السابقة، سواء كانت بناءً على مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل التكلفة الجارية، من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار، بحيث يتم عرض القوائم المالية المقارنة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. كما يتم التعبير عن المعلومات التي تَّم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترات سابقة باستخدام وحدة القياس الحالية في نهاية فترة القوائم المالية. ولأغراض عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، فإنه يتم تطبيق الفقرة 47(ب) والفقرة 48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

القوائم المالية الموحدة

32. قد يكون للجهة المسيطرة، التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح، جهات مسيطر عليها تقوم – أيضاً - بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح. يلزم إعادة عرض القوائم المالية لأي من مثل هذه الجهات المسيطر عليها من خلال تطبيق مؤشر عام للأسعار للبلد الذي تقوم بالتقرير بعملته قبل أن يتم تضمينها في القوائم المالية الموحدة التي تصدرها الجهة المسيطرة. وعندما تكون مثل هذه الجهة المُسيطَر عليها جهة مُسيطَر عليها أجنبية، فإنه تتم ترجمة قوائمها المالية المُعاد عرضها بأسعار الإقفال. يتم التعامل، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، مع القوائم المالية للجهات المسيطر عليها، التي لا تقوم بالتقرير بعملات اقتصادات ذات تضخم جامح.

33. إذا تم توحيد قوائم مالية لها تواريخ قوائم مالية مختلفة، فإنه يلزم إعادة عرض جميع البنود، سواء غير النقدية أو النقدية، بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

اختيار واستخدام المؤشر العام للأسعار

34. تطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا المعيار استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. ومن المفضل أن تستخدم جميع الجهات التي تقوم بالتقرير بعملة الاقتصاد نفسه، المؤشر نفسه.

الاقتصادات التي تتوقف عن كونها ذات تضخم جامح

35. عندما يتوقف اقتصاد عن كونه ذا تضخم جامح ولا تستمر الجهة في إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا المعيار، فإنه يجب عليها معالجة المبالغ المُعبر عنها بوحدة القياس

الجارية في نهاية فترة القوائم المالية السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

الإفصاحات

36. يجب القيام بالإفصاحات التالية:
أ. حقيقة أنه قد تم إعادة عرض القوائم المالية والأرقام المقابلة للفترات السابقة بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية وأنها، كنتيجة لذلك، يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في تاريخ القوائم المالية؛ و
ب. ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ القوائم المالية، والحركة في المؤشر خلال فترة القوائم المالية الحالية والسابقة.

37. يلزم إجراء الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في القوائم المالية. كما يُقصد منها أيضاً توفير معلومات أخرى ضرورية لفهم ذلك الأساس والمبالغ الناتجة.

تاريخ السريان

38. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

38أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

38ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

38ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

38د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

38هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

38و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 10].

39. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق *معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

5. مثال توضيحي

مثال توضيحي

يرافق هذا المثال معيار المحاسبة للقطاع العام 10 ولكنه لا يشكل جزءًا منه.

1. يحدد المعيار متطلبات إعادة عرض القوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة، للجهات التي تقوم بالتقرير بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح.

2. يوضح المثال التالي عملية إعادة عرض القوائم المالية. وفي إعداد هذا المثال التوضيحي:

- أُشتق المكسب من صافي المركز النقدي للفترة بشكل غير مباشر على أنه الفرق الناتج من إعادة عرض الأصول والالتزامات غير النقدية، والمكاسب أو الخسائر المتراكمة، والبنود في قائمة الأداء المالي (أنظر الفقرة 28).
- أُفترض أنه تم اقتناء المخزون الموجود في نهاية فترة القوائم المالية لاحقاً في فترة القوائم المالية عندما كان المؤشر العام للتضخم 170.
- كان المؤشر العام للأسعار 120 في بداية الفترة و180 في نهايتها، وبلغ متوسطة 150 خلال الفترة.
- أُفترض أن الإيراد والمصروفات، باستثناء الاستهلاك، تستحق بشكل متساوي طوال فترة القوائم المالية.
- استهلكت الأصول التي كانت تكلفتها التاريخية 7,500 بشكل كامل وحولت إلى خردة، وكانت قيمتها المتبقية صفر.

التقرير المالي في ظل التضخم الجامح

مثال

قائمة المركز المالي	0/1/1× (وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12)	0/12/31× (غير معدل)	عامل المقايسة	0/12/31× (وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12)		المكسب / الخسارة في صافي المركز النقدي
النقد والاستثمارات	5,000	10,000	–	10,000		–
المخزون	–	2,000	180/170	2,118	معاد عرضه	118
الأصول المادية:						
التكلفة التاريخية	47,500	40,000	180/120	60,000		20,000
الاستهلاك المتراكم	(22,500)	(20,000)	180/120	(30,000)		(10,000)
صافي القيمة الدفترية	25,000	20,000	180/120	30,000	معاد عرضه	10,000
إجمالي الأصول	30,000	32,000		42,118		
القروض	26,000	26,000	–	26,000		
صافي الأصول						
مدور	4,000	4,000	180/120	6,000	معاد عرضه	(2,000)

مثال توضيحي

صافي الفائض للفترة (أنظر أدناه)		2,000	أنظر أدناه	10,118		(1,100)
	4,000	6,000		16,118		9,218
قائمة الأداء المالي						
الإيرادات		50,000	180/150	60,000	معاد عرضه	(10,000)
الاستهلاك		(5,000)	180/120	(7,500)	معاد عرضه	(2,500)
المصروفات الأخرى		(43,000)	180/150	(51,600)	معاد عرضه	(8,600
الربح من صافي المركز النقدي				9,218		
الفائض للسنة		2,000		10,118		(1,100)

ملاحظة: يتطلب المعيار (فقرة 27) إعادة عرض بنود قائمة الأداء المالي باستخدام الحركة في المؤشر من تواريخ تسجيل المعاملات. وفي هذا المثال، تستحق بنود الإيراد والمصروفات، باستثناء الاستهلاك، بشكل متساوي على مدى فترة القوائم المالية وتم تطبيق متوسط معدل التضخم. كما تم اشتقاق مكسب من صافي المركز النقدي بشكل غير مباشر (أنظر العمود الأخير) وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار على البنود غير النقدية في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي (فقرة 28).